

والبقي عدواً واللغو بدول شرعي لا يوجد فمبهم ما عموماً مطلق من خارج الشرعي
وجبل إطلاق الكفر على العاصي كما ورد في الآثار من غير أن يقال لا الكفر
والإفك سحر الأيمان موحى لا يسفاهه وإنما هو وجوده في بعض الأيمان
هو الكفر فقط لما عرفت فليز بين عبيهما ومن يصيبها ساس كل منهما عيبان
لا ضدان وأما عادت الشريعة عن بعض من قال لا اله الا الله مع أنها مختصة
بأحادية كلفه الروافض والكوازيج وكيفية الكفر أيضاً مع كونهم فاعلموا الله
الاسم مطولاً ما من النبي سوجه إلى آخر الأحكام الكفر عليه علياً للسلام
جها بين الأدلة وما من أصاب على أن الكفر ليس بالأيمان سريده وسعس وذلك ما طلع
لأنها ومعناها في طرفي بعض زيادة أحدهما بعض الآخر والعكس فإن قيل
الصدق في المسلم من الجهل لا بعد بل جهلاً أو سهواً فالجواب أن المارك أن بعض
في حصول المعنى ولو العذر وحسبها إنما يكون سطر الأوصاف بعد غيرها
وغير مطلقاً وردانه من كلفه غير ما عرفت وقد قال في صلح الإمام العرف
لغوي قائم لا يعنون ويلطلق الكفر والعنف على الموحدين المسلمين أصحابه
ما لو يوجد بعد أصحابه وكان كذا أو وفقاً لصدوره الشرع فيلزم ويداربي
من كلفه بالما ويل المسلم على فاس اللازم على الملوم وكما على العمد وقيل لا وهو
الصحيح لأن العامل بالملوم حامل للمؤم اللازم بل معكوله صدره منه معانية
مخظ وقد علم أحد الأحكام العمد والخطأ في الشرع فلا تناسل أحدهما
على الآخر وما ورد في الشرع من كغير الوحد من كما ورد في كلفه الروافض
من الأحكام مشا الصحيح في كذا في كوازيج من الإسلام وأحادية كلفه من كلف
المسلم قول على كغيره من كذا في كوازيج من الإسلام وأحادية كلفه من كلف
الكفرة كما فرأى من كذا في كوازيج من الإسلام وأحادية كلفه من كلف

عقل الكفر

عليه الكفر أيضاً في المصود والمخبر وإن عد محطاً سواء كانت الحال بعد عمداً أو
خطأ مسلمة والوالدة في أصل اللغو من الولي وهو اتصال الأثر بالسبب لا خبر
والعزم منه وفي غيرهما الاتصال للباطل من غيره فلا بد من اتصاله في اصطلاح
الشرع اتصالاً بالغير فليز أن عاروا للاجتماع لساركة في دينه والعداوة
تقبضها فصارها من الفعل الواحدة في العاقل لغو له بها فإن يتصور فعل في
سرى ما يتجولون كما مر من النبي من الفعل للمعامل وأما قوله تعالى أنابوا
نكتم وما يتجولون فالمراد من معكهم إذ لا يصح التبري إلا من الفعل وقيل نكتم
سما كان فيهما أي في الفعل والعاقل فالولي لا يصح أن يكون عدواً وقيل العكس
لأنه لا يصح أن يكون في الرجل حصول خبر وحاصل خبره من كون ولعاده وأما الاعتقال
وهذا الاعتقال المكلف لوجه موافقة بعض المعنى للظالم وإنما هو واجب
الحجزة قبل العتق فليما زجر المومن على من كلفه نكتم وعلى ذلك ورد خبر
من كلفه سواد قوم فهو منهم أي في الظاهر كما قال تعالى فإن كان من قوم يتعدو
نكتم وهو مؤمن بالله واليومئذ وجبت الكفارة على فاعلمه ولا يشي مؤمناً وقد
قال صلح طين شت الحدود في كذا لا يحسنوا البيطان على أجيكم فاعلمه اسم
الاصوه في الدين لبعض جمال الدين فكذا قلنا في صحة اجتماع المسلم
والكافر في العاصق باب النبوة مسجلة للأمام بعد السعد في خبر
أوشر واضطلاحاً المتقدم مما يرجع إليه الرعب وهو ملته أحد ما ملته
الاصحاب أي أسماها بالاصحاح السعد عن ما خذها بالدين بعد والد
كان للعدو بالفتح هو الامام بله السعد ثم ما رجح البيهقي الرعب
وهو العلم ونامها كذا أي شدة ما ستر الأحكام ونالها وأودع

Copyright © King Saud University